٣٠ مليون ليرة سورية دفعة أولى لمزارعي القطن في الغاب

حماة - محمد أحمد خبازي

باشر فرع المصرف الزراعي التعاوني في السقيلبية أمس، صرف٣٠ مليون ليرة كدفعة أولى من قيم الأقطان للمزارعين الذين سلموا محاصيلهم لمحالج محافظة حماة للموسم الزراعي الحالي.

وأكد مدير المصرف محي الدين الراجح أنه يتم تسديد قيم الأقطان بموجب قوائم واردةٍ من المؤسسة العامة لحلج وتسويق الأقطان، وأن ثمّة إجراءات اتخذها المصرف لتسهيل معاملات الفلاحين في استلام قيم محاصيلهم الزراعية وتحصيل دفعة حسن النية منهم، وأن أعمال الصرف ستتم للمزارعين المنتسبين إلى الجمعيات الفلاحية التعاونية والبالغ عددها ١٠ جمعيات، ومزارعي القطاع الخاص في مجال منطقتي عين الكروم والسقيلبية.

وفيما يتعلق بتمويل المحاصيل الشتوية للموسم الزراعي المقبل لفت الراجح إلى تمديد تمويل محصول الشوندر السكري- عروة شتوية- من البذار والأسمدة نقدا ودينا، ولغاية الخامس عشر من شهر كانون الأول المقبل حيث تم تخصيص ٤٤ كغ يوريا و١٨ كغ سوبر فوسفات لكل دونم سيزرع بمحصول الشوندر السكري، وكيلو بذار متعدد الأجنة لكل دونم وسبع عبوات من وحيد الأجنة لكل دونم.

وكان المصرف صرف خلال شهر تشرين الأول الماضي ١٢مليون ليرة سورية ثمناً لمحصول الشوندر السكري المسوق من المزارعين إلى معمل شركة سكر تل سلحب لمصلحة مؤسسة أعلاف حماة للموسم الزراعي الحالي.

جردة حساب لشركة كهرباء درعا

أكثر من ٦ مليارات الديون والأضرار تجاوزت ٥ مليارات

درعا – الوطن

ناقش المجلس الإنتاجي لشركة كهرباء درعا الذي انعقد مؤخراً ولأول مرة منذ بدء الأحداث في المحافظة واقع عمل الشركة وتكيفها مع الظروف الاستثنائية الراهنة من أجل استمرار تقديم خدمة تزويد جميع القطاعات بالتيار الكهربائي بالمستويات المقبولة، حيث أشارت مصادر الشركة إلى أنه تم تجهيز خط توتر ٢٠ك.ف لتغذية محطة العجمي من محطة غزالة بطول ٢٥٠٠م لتأمين الطاقة الكهربائية لمضخات مياه الشرب لمدينة درعا، وتجهيز ٤ مراكز تحويل حكومية تتوزع بين فرن غزالة وبئر الصنمين طريق بصير وبئر مياه شعارة وبئر مياه الكور، ومراكز تحويل عامة عددها ٥ في جباب وتل الخضر وقرفا والصنمين وجباب طريق بصير، وتجهيز خط توتر متوسط بطول ٢٠٠٥م لربط إزرع مع الصنمين من خلية المفرق إلى كازية الأنوار وإنشاء خط جنوب كازية الإيمان بطول ٢٣٠٠م مقطع ١٢٠/٢١مم٢، واستبدال خطوط توتر متوسط من ٥٠/٨ مم٢ إلى ١٢٠/٢١مم٢ لمسافة ١٥٠٠م في خربة غزالة لتغذية مدينة درعا من محطة الصنمين وصيانة شبكات توتر منخفض ومتوسط لجميع المناطق الآمنة، كما تم تنظيم ٣١٨ ضبطاً بالاستجرار غير المشروع للكهرباء وتركيب واستبدال ١٣٠٠ عداد أحادي و٣٥ عداداً ثلاثياً. واستعرض المجلس الأضرار الكبيرة التي طالت مفردات المنظومة الكهربائية والتي تزيد قيمتها على ٥ مليارات ليرة سورية، إضافة إلى الديون التي تبلغ على القطاع العام ٣،٠٩٤ مليارات ليرة وعلى الخاص ٣،٢٩١ مليارات ليرة، على حين بلغت التحصيلات من العام ٣٠٠ مليون ليرة ومن الخاص ٢٠٠ مليون، حيث تواجه الشركة صعوبات في تحصيل الديون والجباية في المناطق غير الآمنة.

ومن جهته رئيس اتحاد عمال درعا أحمد الديري أوضح ضرورة الاستمرار بعقد المجالس الإنتاجية في مختلف القطاعات وخاصة الخدمية الحيوية منها لأجل تقييم وتقويم العمل وتفعيل دور نقابات العمال بالتشاركية مع الإدارات للوقوف على قضايا العمال وتذليل الصعوبات ومعالجة المتطلبات بما ينعكس إيجاباً على الارتقاء بالأداء وتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين، وأثنى على الجهود الكبيرة التي يبذلها عمال الكهرباء وفي أصعب وأخطر الظروف من أجل استمرار تقديم الخدمة الكهربائية للمشتركين في مختلف القطاعات، بينما عرضت نقابة عمال الكهرباء عدة موضوعات تحتاج إلى بحث ولاسيما لحظ الاعتمادات الكافية لجميع التعويضات منذ بداية العام، وسد النقص الحاصل بعدد العاملين بكل مديرية، وصرف التعويضات على الراتب الحالي وتلافي تأخر صرفها، ورفع قيمة الوجبة الغذائية الوقائية، ورفع سقف الوصفة الطبية لتتناسب مع غلاء أسعار الدواء، وتأمين مبيت لعمال مدينة نوى أسوة بباقي مناطق المحافظة، والبحث في موضوع إصدار الدورات والفواتير للمشتركين وخاصة الدورة الثالثة للعام الجاري لكونها صدرت بأخطاء كبيرة.

المحامون يردون على قضايا الدولة

نقيب المحامين: ماذا فعلت إدارة قضايا الدولة لحماية الأموال العامة..؟!

محمد منار حميجو

وجهت نقابة المحامين في بيان لها انتقاداً لاذعاً إلى إدارة قضايا الدولة، معتبرة أنها تسهم بشكل كبير في تعطيل وتنفيذ الكثير من القرارات القضائية وتتراخى في تنفيذها والإطالة الكبيرة للحصول على الحقوق مشيرة إلى أن التصريحات التي أطلقها رئيسها إحسان خيو على بعض المحامين بأن لهم مصلحة شخصية في إلغاء الإدارة غير منطقية ولا موضوعية.

وكشف رئيس إدارة قضايا الدولة إحسان خيو يوم الأربعاء أن رئيس مجلس الوزراء وائل الحلقي وافق على إبقاء الإدارة وذلك بعد رفع مقترحات بإلغائها معتبراً أن من طالب بذلك كان له غايات شخصية بذلك وأنه سيفتح باب الفساد على مصراعيه وسيتم توزيع الدعاوى التي تتوكل فيها إلى المحامين غير الموظفين في الدولة وما سيكلف الدولة أموالاً طائلة.

وطالب البيان الذي تلقت الـ«الوطن» نسخة منه الإدارة باحترام أصول التبليغ المنصوص عنها في قانون أصول المحاكمات حرصاً على الحقوق أياً كان صاحبها شخصاً اعتبارياً أم طبيعياً مؤكداً أن محامي سورية لم يطالبوا ولن يسعوا ولم يطمحوا يوماً إلى إلغاء إدارة قضايا الدولة بقدر طموحهم في رفع مستوى أدائها والتزامها بالأصول والقانون منعاً للتسويف والمماطلة التي يلحظها جميع المحامين التي يعيشونها في كل يوم.

وشدد البيان على أن محامي سورية هم الأكثر بحثاً عن قتل الفساد ووأده لأنه أكثر من يتضرر منه هم العاملون في الشأن القانوني لافتا أنهم لم يكونا يوماً ما باحثين عن إضاعة أموال الدولة بل حريصون على حمايتها وأن دور النقابة شاهد على ذلك وأن معاناتهم الأساسية من هذا الفساد الذي لم يشر إلى مكامنه بوضوح.

وتساءل البيان عن الدور الذي تقوم به مؤسسة إدارة قضايا الدولة في الحفاظ على المال العام موضحاً أن المحامين لا يطالبون بإلغاء الإدارة بل في وجود آلية أداء أكثر انسجاماً واحترام النصوص القانونية التي تقوم بالأساس في تعطيلها ولاسيما من ناحية التبليغات وغيرها من الإجراءات القانونية المنصوص عنها في قانون أصول المحاكمات.

وأشار البيان إلى أن وزارة العدل هي من طالبت في البداية في تحويل إدارة قضايا الدولة إلى نيابة عامة وليست نقابة المحامين التي ليس لها أي مطامع في حلها وإنما العكس هو الصحيح إبقاؤها وتطوير عملها.

وتمنى البيان أن يكون هناك صيغة قانونية ترفع من مستوى هذه الإدارة وتحسين أدائها أو إيجاد صيغة قانونية أخرى تخدم العملية القضائية في سورية تحقيقاً للشعار الذي طرحته وزارة العدل في مؤتمرها الأخير نحو قضاء سريع وعادل مؤكداً أن نقابة المحامين تسعى دائماً للوصول إلى الهدف الذي ناضلت من أجل تحقيق الهدف نحو قضاء سريع.

وكان خيو نفى في حديثه لـ«الوطن» يوم الأربعاء الماضي أنه لا يوجد فساد في إدارة قضايا الدولة وإذا وجد فإنه تمت محاسبتهم مشيراً إلى العمل حالياً على تطويرها عبر تعديل القانون الخاص به علماً أن وزير العدل نجم حمد الأحمد شكل لجنة سابقاً ووضعت مشروع قانون لها إلا أنه لم يعرض على الحكومة حتى هذه اللحظة وهناك الكثير من الأحاديث عن تشكيل لجنة أخرى لوضع مشروع قانون جديد.

مشروع خط جر آبار زرزر خلال أيام

الوطن

اطلع وزير الموارد المائية الدكتور كمال الشيخة على واقع تنفيذ مشروع خط جر آبار زرزر، وذلك خلال جولته التفقدية أمس.

وشدد الشيخة على ضرورة العمل بالسرعة القصوى لوضع المشروع في الخدمة خلال أيام، وذلك لتحسين الوضع المائي في دمشق، والحد من حدوث اختناقات في مياه الشرب.

ويعتبر هذا المشروع من المشاريع الحيوية وهو عبارة عن ربط آبار زرزر الجديدة مع آبار يابوس بطول ٤ كم وبقطر ٦٠٠ ملم، وتبلغ طاقته الإنتاجية ٢٤٠٠ متر مكعب يومياً، ما يسهم في تأمين المياه لجميع الإخوة المواطنين بالشكل الأمثل، ودعم مصادر المياه في مدينة دمشق.

حمى رفع الأسعار تنتقل لجميع السلع والمهن... والرقابة خارج التغطية

محمود الصالح

يوماً بعد آخر تثقل الأسعار بارتفاعها الجنوني كاهل ذوي الدخل المحدود ممن فقدوا كل حيلة للمواءمة بين دخولهم المتهاوية والأسعار التي تسارعت في تحليقها حتى باتت فوق متناول أيدي السواد الأعظم من الناس وخاصة العاملين في الدولة لأنهم تفردوا بكونهم الشريحة الوحيدة التي لا تستطيع مواكبة رفع أسعار جهدها كما يفعل سائق السيارة وبائع الخضرة والطبيب والصيدلي والخياط والحذاء وعمال الساحات وجميع التجار وأصحاب المهن الحرة الذين يواكبون ارتفاع الأسعار دون أن يتأثروا بشكل كبير بهذا الارتفاع، العاملون في الدولة وحدهم من يدفعون ضريبة ارتفاع الأسعار فأصبحت لقمة الحياة غايتهم ومبتغاهم.

عبد العزيز موظف في التربية قال: أنا لا أستطيع أن أعمل بأي مهنة أخرى وراتبي لا يزيد على ٢٥ ألف ليرة ولدي خمسة أطفال ولا أستطيع توفير أدنى حدود المعيشة علماً أن بيتي ملك وزوجتي موظفة براتب ٢١ ألفاً ومع ذلك لا نستطيع توفير الحاجات الأساسية فأي أسرة تحتاج يومياً ٤ آلاف ليرة سورية حليب أطفال ومستلزماتهم إضافة إلى مصاريف الأسرة من طعام ولباس وأدوية وغير ذلك وفواتير كهرباء وماء.

علي حلاق قال: أنا مضطر لرفع الأجرة علماً أن أجرة الحلاق تاريخياً لم تكن محددة فالزبون يدفع ما يشاء ولا يمكن أن تكون بيننا مفاصلة على الأجرة ولكن اليوم نأخذ ٢٥٠ ل.س حداً أدنى وهناك البعض يدفع أكثر علماً أننا كنا نأخذ منذ عامين ١٥٠ ليرة سورية ونحن في حارة شعبية أما الحلاق في المناطق الراقية فيأخذ ٥٠٠ ل.س حداً أدنى.

جابر عامل بسطة في الشيخ سعد قال: أنا موظف بشهادة جامعية ومع ذلك أقوم بالعمل على هذه البسطة لأن الراتب لا يكفي وأنا مضطر للعمل بعد الدوام حتى أستطيع توفير ضروريات الحياة اليوم السكر ٢٥٠ ل.س والسمن النباتي ٧٠٠ ليرة والزيت ٦٠٠ ل.س أما اللحمة بكل أنواعها فهي ليست واردة في قائمة استهلاكنا منذ عدة أشهر وكذلك الفواكه.

محمد مصطفى خبير اقتصادي قال: تعاني الأسواق من انفلات غير طبيعي في ارتفاع الأسعار ولا علاقة للدولار بهذا الارتفاع وما تقوم به دوريات التموين هو من باب رفع العتب فقط ولكن لا ضابط للأسواق.

إذاً هذه حقيقة بات يعرفها الجميع ولم نأت بجديد، لكن الذي نريد أن نعرفه ما دامت الحكومة ليست مقتنعة بالارتفاع الجنوني في الأسعار وأن الدولار لا أثر له في ذلك، لماذا لا تعمل على ضبطها والضرب بيد من حديد على أيدي المتلاعبين بقوت الشعب، ترتفع أسعار الأدوية فيغير الصيادلة الأسعار على العبوات المنتجة قبل عام ويجنون أرباحاً هائلة، تصدر التموين أسعار السكر على فاتورة الاستيراد اليوم فيبيع التاجر السكر المخزن في مستودعات منذ أشهر بالسعر الجديد نفسه وهكذا دواليك.

وعندما نسأل التموين نجدهم يتفاخرون بكتابة عدد هزيل من الضبوط في سوق يفترض أن يحال يومياً الآلاف من التجار إلى القضاء وتغلق عشرات المحلات التي تضرب حتى بالأسعار التي تضعها التموين عرض الحائط علماً أن أسعار التموين ليست اختراعاً أو ماركة مسجلة لأنهم يقومون بجولة في السوق ويضعون أسعارهم كما يشاء الباعة، أي إنها تحصيل حاصل، نريد أن تفهم الحكومة أن ذوي الدخل المحدود يستنزفون شيئاً فشيئاً وهذا مؤشر خطر قد يدفع البعض إلى أفعال لا يريدونها من السرقة وما شابهها لأن الجوع كافر.

٢٢ ألفاً سعر صفيحة زيت الزيتون في السويداء

السويداء- عبير صيموعة

بدأت بورصة زيت الزيتون بالارتفاع بعد انخفاض الكميات الواردة من الزيتون إلى المعاصر وارتفاع تكاليف إنتاجه في السويداء بدءاً من أجور اليد العاملة وانتهاء بأجور العصر والنقل وكذلك تكاليف المواد الخاصة بتقديم الخدمات للمحصول على مدار السنة، حيث تراوحت أسعار صفيحة زيت الزيتون لهذا الموسم من أرض المعصرة بين١٧ و١٩ ألف ليرة و٢٠ و٢٢ ألف ليرة خارج المعصرة.

وأشار مدير الزراعة في السويداء المهندس بسام الجرمقاني إلى أن تقديرات الإنتاج للموسم الحالي تبلغ ٤٤٢٠ طناً من الثمار و٥٠٥ أطنان من الزيت وهي متراجعة عن المواسم السابقة نتيجة تأثر المحصول بالصقيع، لافتا إلى أن إجمالي المساحات المزروعة بالزيتون في المحافظة يبلغ ٩٩٦٣ هكتاراً، مؤكداً أن أسعار زيت الزيتون غير خاضعة لتسعيرة نظامية وهذا ما دفع بالمنتجين إلى بيعها عشوائياً.

ويشير المواطنون إلى أن بورصة زيت الزيتون ارتفعت لهذا الموسم ارتفاعا مخيفا حرمت كثيراً منهم من الحصول على صفيحة واحدة منه وخاصة بعد توقف الكثير من الأهالي وأصحاب المعاصر عن عمليات البيع بالتقسيط، الأمر الذي دفع الكثيرين منهم إلى المحلات التي قامت ببيع زيت الزيتون على شكل أصانص فاق سعر العبوة نصف لتر ٥٥٠ ل.س بعد أن كانت كل أسرة تشتري مونتها السنوية ما لا يقل عن ثلاث إلى أربع صفائح زيت الزيتون، ولعل الارتفاع القادم بالأسعار والذي ينتظره الأهالي هو سعر الطن الواحد من تفل الزيتون الذي استعاض عنه الأهالي عن المازوت للتدفئة، إذ سجل في العام الماضي سعراً فاق الـ٢٥ ألف ل. س للطن الواحد، متسائلين عن سعره الحالي بعد ضربة الجنون التي طالت أسعار زيت الزيتون؟

«تشرين» تودّع طوابير تسجيل المستجدين فرحة لـ«الوطن»: الجامعة تنفرد بإصدار البطاقة الإلكترونية للطلبة

اللاذقية- عبير سمير محمود

بدأت جامعة تشرين بتطبيق نظام التسجيل المؤتمت مع فتح باب التسجيل للعام الدراسي ٢٠١٥/٢٠١٦ للطلاب المستجدين بجميع الكليات، مودّعة بذلك نظام الطوابير لمئات الطلاب التي كانت تشهدها نوافذ التسجيل كل عام.

ومع تقديم إدارة الآداب دعوة لـ«الوطن» لتكون الشاهد على ما طالبت به بلسان طلبة الكلية التي دائماً ما تعاني ازدحاماً بسبب ازدياد أعداد الطلاب خاصة بأوقات التسجيل أكثر من باقي كليات الجامعة، فلم تلحظ «الوطن» أي ازدحام أو إشكال على نوافذ تسجيل الطلاب المستجدين بجميع الأقسام، وكأن التسجيل لم يبدأ بعد! ليؤكد نائب عميد كلية الآداب الدكتور محمد فرحة في لقاء خاص مع «الوطن» بأن جامعة تشرين تنفرد حالياً عن الجامعات السورية الأخرى بنظام التسجيل المؤتمت مع إصدار البطاقة الإلكترونية، مبيناً: عملية التسجيل اليوم لا تستغرق سوى دقيقتين من وقت الطالب المستجد بأي كلية في الجامعة، ذلك في سبيل تسهيل الإجراءات بعمل الجامعة كله، حيث تم ربط بيانات المفاضلة مع كليات «تشرين» ليسجل الطالب المستجد بطريقة مؤتمتة تتلخص بما يلي: يقدم الطالب رقم اكتتابه بالثانوية العامة ليتم إدخال الرقم على جهاز الحاسوب فتظهر للموظف بيانات الطالب كافة وعليه ملء خانتين فقط (الرقم الجامعي- رقم إيصال الدفع) ليصار إلى إدخال صورة الطالب على جهاز خاص يصدر من خلاله البطاقة الجامعية الإلكترونية للطالب المسجّل بالسنة الأولى بأي من أقسام الجامعة. مضيفاً: البطاقة الإلكترونية المؤتمتة مطبوع عليها ختم عميد الكلية التي سجل بها الطالب ورقم «كود» خاص بها منعاً للتزوير، كما تحدّ البطاقة من خلال صورة الطالب- الملونة والمطبوعة عليها- من عمليات انتحال الشخصية التي كنا نعاني منها سابقاً بالجامعة، والبطاقة ستستمر معه كلما تقدم بسنين دراسته، فعند مسح البطاقة على الباركود تظهر للموظف حياة الطالب الجامعية بالكامل على الحاسب، بالمقابل يستطيع الطالب الاطلاع على صحيفته الجامعية من خلال إدخال رقمه على موقع الجامعة الإلكتروني من دون الرجوع لشؤون الطلاب.

كما أشار فرحة إلى أن التسجيل المؤتمت يعد قطف ثمار جهد قدمته «تشرين» لكل الطلبة مع تطبيقه هذا العام للمستجدين فقط ليستمر معهم بشكل تصاعدي، مع إمكانية تطبيقه لباقي السنوات بشرط توافر المعدات الكافية أهمها دعم الكلية بجهاز إصدار بطاقة إلكترونية آخر قبل الموعد الامتحاني المقبل ليتم إصدار البطاقة المؤتمتة لكل الطلبة بمختلف السنوات الدراسية.